«الاستثمارات»: «الوطني» و«بيتك» استحوذا على 41٪ من سيولته

1,5 مليار دينار أرباح 10 شركات بالسوق الأول في 2018

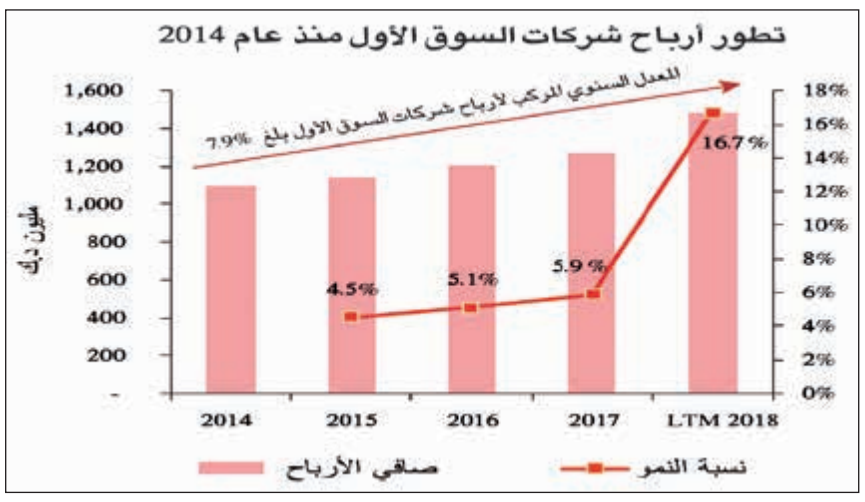

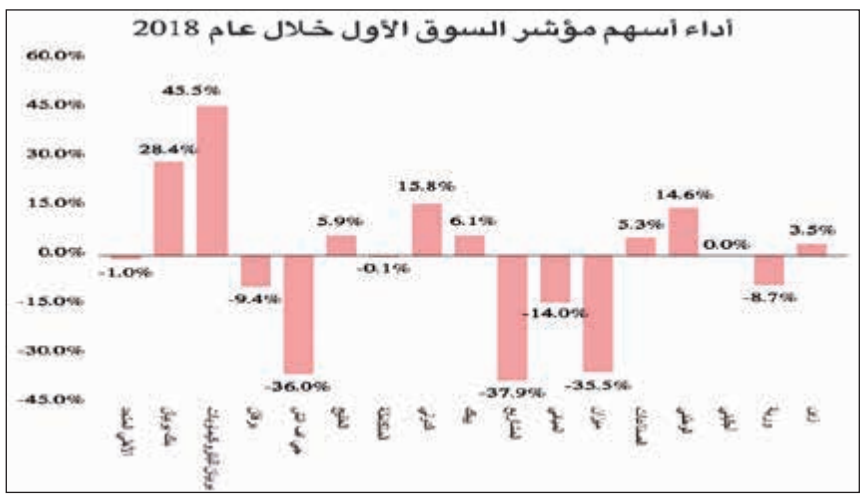

قال تقرير صادر عن إدارة البحوث والدراسات ـ قطاع مينا للاستثمارات المسعرة في شركة الاستثمارات الوطنية ان بورصة الكويت بدأت بالعمل بنظام تقسيم السوق للشركات المدرجة به إلى الأسواق الثلاثة (السوق الأول، السوق الرئيسي، سوق المزادات) وذلك وفق معايير معينة (أبرزها القيمة السوقية ومعدل السيولة) لتلبي احتياجات السوق الكويتي من تطوير ورفع كفاءته، فمع هذا التقسيم قد أصبحت البنية التحية للبورصة جاهزة إلى استحداث الأدوات الاستثمارية التي يطمح لها المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، بهدف تحقيق زيادة السيولة المتداولة من خلال زيادة نسبة الأسهم المتداولة. كما تجري البورصة مراجعة سنوية لكل الشركات في الأسواق المختلفة لتقييم مدى التزامها بالمعايير المختلفة لكل سوق من حيث السيولة والقيمة السوقية وأي متطلبات أخرى.

واضاف التقرير ان السوق الأول يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة، كما تتميز شركات السوق الأول بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح عن أي معلومات جوهرية خاصة بالشركة، إلى جانب التزامها بأن تعقد اجتماعات ربع سنوية للمحللين تضمن بتوفير معلومات حول النتائج المالية الفصلية للشركة وإلقاء الضوء على أي تطورات في استراتيجيتها أو بيئتها التشغيلية. وتكون السوق الأول (في نهاية 2018) من 17 شركة قيمتها السوقية 19,5 مليار دينار والتي تمثل 67,6٪ من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت التي بلغت 29,9 مليار دينار، والجدير بالذكر أن القيمة السوقية للسوق الأول قد ارتفعت 10,9٪ مقارنة بنهاية 2017 (افتراض ثبات القيمة السوقية لشركة المتكاملة القابضة بسبب إدراجها خلال يوليو 2018).

سيولة كبيرة

وبالنظر إلى معدلات السيولة للسوق الأول خلال 2018، استحوذت أسهم هذا السوق على نسبة كبيرة من سيولة البورصة، حيث بلغت القيمة المتداولة على 17 سهما ما يقارب 3,1 مليارات دينار وهي تشكل ما يقارب 77٪ من القيمة المتداولة في بورصة الكويت التي بلغت حوالي 4 مليارات دينار، حيث تصدر سهم بيت التمويل الكويتي قائمة الشركات بسيولة بلغت 642 مليون دينار، ثم سهم بنك الكويت الوطني بسيولة قيمتها 635 مليون دينار وهما يمثلان نحو 41٪ من السيولة المتداولة بالسوق الأول، ثم سهم شركة الاتصالات المتنقلة بسيولة بلغت قيمتها 382 مليون دينار. ولعل هنا لا بد من الإشارة إلى المعطيات التي دفعت بهذا الارتفاع في القيمة السوقية وتركز السيولة المتداولة لشركات هذا السوق. ولعل الأمر الأبرز يتمثل في استقطاب 10 شركات من هذا السوق للسيولة الأجنبية من قبل مؤشر فوتسي راسيل للأسواق الناشئة وذلك خلال مرحلتين في شهري سبتمبر وديسمبر من 2018، إلى جانب ارتفاع أرباح هذه الشركات إلى ما يقارب 1,5 مليار دينار خلال آخر 12 شهرا.

وأوضح التقرير ان معظم أسهم السوق الأول تتمتع بنماذج أعمال معتمدة ووجود إدارات فعالة ومستقرة، الأمر الذي مكنها من تحقيق أداء مالي جيد طوال الفترة الماضية، حتى في ظل التحديات الاقتصادية التي فرضها تراجع أسعار النفط العالمية خلال السنوات السابقة وتأثيره على بيئة الأعمال، فقد بلغ صافي الأرباح لشركات السوق الأول خلال 2016 ما يقارب 1,2 مليار دينار بنسبة ارتفاع 5,1٪ عن أرباح 2015، وبوتيرة أعلى ارتفعت الأرباح 5,9٪ خلال 2017 لتبلغ ما يقارب 1,3 مليار دينار، أما خلال الـ12 شهرا الأخيرة فقد قفزت الأرباح إلى مستوى 1,5 مليار دينار، بنسبة 16,7٪، الأمر الذي سوف ينعكس إيجابا على شركات هذا السوق، وفرصة حصول المستثمرين على توزيعات نقدية مجزية.

أداء متباين

ورأى التقرير أن أداء أسهم السوق الأول خلال 2018 قد جاء متباينا، حيث تصدر سهم بوبيان للبتروكيماويات قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا بنسبة 45,5٪، ثم سهم بنك بوبيان ارتفع 28,4٪، ثم سهم بنك الكويت الدولي الذي ارتفع 15,8٪، بينما تراجع كل من سهم المشاريع وجي إف إتش وميزان 37,9٪، 36,0٪، 35,5٪ على التوالي. أما المحصلة النهائية لإجمالي السوقية للسوق الأول فقد ارتفعت خلال الفترة الماضية بنسبة كبيرة الأمر الذي يفسر الارتفاع الذي شهدته مكررات الأرباح والقيمة الدفترية، حيث يتداول مؤشر السوق الأول عند مكرر ربحية 17,1 ضعفا مقارنة بـ 13,8 ضعفا في 2017، وفي نفس الاتجاه ارتفع مكرر القيمة الدفترية من 1,3 ضعف خلال 2017 إلى 1,9 ضعف حاليا. وما زالت تشكل بعض أسهم هذا السوق فرصة استثمارية مناسبة في ظل نمو أرباحها السنوي وتوزيعاتها النقدية المجدية طوال الفترة السابقة، حاليا أسهم مؤشر السوق الأول تتداول بمتوسط عائد جار بلغ ما يقارب 4,5٪. ومن جانب آخر تتداول بعض الشركات بمكررها السعر/ القيمة الدفترية دون مستوى 1,5 ضعف مع معدلات جاذبة بالنسبة لعائد الحقوق على المساهمين بنسبة تتجاوز 10٪، مثل أسهم الصناعات ومباني وميزان والأهلي المتحد.

الأحداث المرتقبة

أهم الأحداث المرتقبة خلال 2019 والتي تعمل من تطوير كفاءة السوق، حدثين رئيسيين، الحدث الأول مرتبط بعملية تنفيذ بورصة الكويت للمرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق المنتظر تدشينه في مارس المقبل، تتضمن الكثير من المتغيرات التي ينتظر أن يكون لها أثر إيجابي على منظومة السوق بشكل عام خصوصا سيولة السوق. أما الحدث الثاني فهو مرتبط بعملية خصخصة البورصة وهو الأمر الذي يعمل على دخول مشغل عالمي للبورصة يزيد من كفاءة البيئة التشغيلية للسوق المحلي. نعتقد أن مثل هذه التغيرات التي نأمل في تحقيقها خلال 2019، تكون بورصة الكويت قد استوفت معظم المتطلبات المباشرة المرتبطة بأسواق المال أمام وكالات التصنيف العالمية. لاسيما أن وزارة التجارة والصناعة قد أعلنت منتصف ديسمبر 2018 عن موافقتها بالسماح للمستثمرين الأجانب بزيادة نسب التملك في البنوك الكويتية دون تحديد سقف لهذه الملكية. وهذه الموافقة تشكل خطوة إيجابية سوف تعزز من جاذبية بورصة الكويت بشكل عام وأسهم السوق الأول بشكل خاص، لاسيما بعد إعلان شركة مورغان ستانلي (MSCI) عن ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق لعام 2019، والتي أفادت بأنها كانت أهم وآخر الملاحظات المرصودة، مما يعني أن البورصة الكويتية لديها الفرصة للترقية، وذلك بوزن جيد يتيح المجال أمام سيولة خارجية جديدة تقدر بنحو ملياري دولار تتجه نحو أسهم السوق الأول.

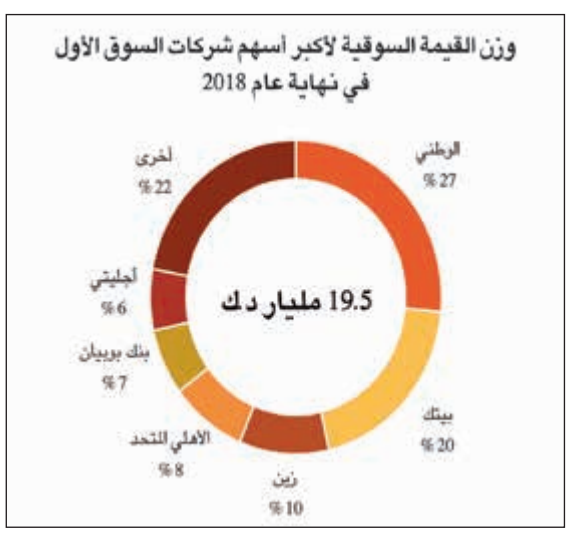

البنوك في السوق الأول استحوذت على 72٪ من القيمة السوقية في 2018

19,5 مليار دينار القيمة السوقية لـ 17 شركة في السوق الأول

«الوطني»: «الفيدرالي» يتبنى نهج «الانتظار والترقب» بشأن رفع أسعار الفائدة

■ معدل النمو في المملكة المتحدة الأبطأ منذ 7 سنوات ومازال ضعيفاً منذ بداية 2019

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الدولار الأميركي سجل أداء جيدا في سوق العملات الأجنبية خلال الأسبوع الماضي على الرغم من البيانات المخيبة للآمال لكل من مبيعات التجزئة وتضخم أسعار الاستهلاك. ويعزى مسار الدولار الإيجابي بشكل رئيسي إلى التفاؤل بتجنب توقف أنشطة الحكومة مرة أخرى وضعف أداء الاقتصاد العالمي.

وعلى صعيد سوق العملات الأجنبية، اكتسب الدولار المزيد من الدعم بعد أن جاءت البيانات الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والصين ضعيفة للغاية. ليرتفع مؤشر الدولار DXY إلى أعلى مستوياته خلال شهرين الأسبوع الماضي محققا زيادة 0,22٪ في جلسات التداول الخمس الأخيرة. ومنذ بداية العام وحتى تاريخه، ارتفع مؤشر الدولار 0,90٪ تقريبا.

وأضاف التقرير أن إحصاءات المبيعات لشهر ديسمبر أحبطت توقعات السوق بعد أن هوت مبيعات التجزئة بأكبر وتيرة انخفاض خلال 9 سنوات وتراجعت مبيعات التجزئة الأساسية أيضا بأضخم وتيرة لها منذ عام 2001. حيث انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 1,2٪ على أساس شهري و1,8٪ لمبيعات التجزئة الأساسية. وقد دفعت نتائج التقرير الضعيفة وزارة التجارة إلى خفض تقديرات النمو في الربع الرابع من 2018 إلى أقل من 2٪ من 2,7٪ وفي نفس الوقت خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع للعام 2018 بنسبة 1,2٪ إلى 1,5٪. وتمثل مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة حوالي 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن الأرقام الأخيرة قد تضغط على النمو بحيث يصبح أقل بكثير مما كان متوقعا من قبل. وسجل معدل التضخم الأميركي انخفاضا مخيبا في يناير، حيث انخفض على أساس سنوي إلى أدنى مستوى له منذ صيف 2017. وانخفض مؤشر أسعار المستهلكين من 1,9٪ إلى 1,6٪ على أساس سنوي، مما قد يسمح للاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على الفائدة على الإقراض لليلة واحدة عند مستواه الحالي 2,25 ـ 2,5٪.

ودفع تباطؤ وتيرة الضغوط التضخمية الفيدرالي الأميركي إلى البقاء في حالة حذر تجاه أسعار الفائدة. وهو ما أشار إليه مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي مؤخرا تعليقا على ارتفاع معدلات الفائدة، حيث صرح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي بأن التوقعات الاقتصادية العالمية تتطلب انتهاج سياسة «الانتظار والترقب». وظل نمو الأسعار فاترا على الرغم من وجود سوق عمل قوي. ويبدو أن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وأوروبا يضغط على أسعار النفط ويتسبب بإبقاء التضخم عند مستوى معتدل. وبالنظر إلى البيانات الممتازة للبنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن التضخم، نرى أن معدل الانفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي يبلغ حاليا 1,9٪، وهو أقل من المستوى المستهدف البالغ 2٪. وبالتالي، إذا استمرت حالة الزخم السلبي، فإن الفيدرالي الأميركي سيصبح لديه سبب إضافي لعدم زيادة سعر الفائدة.

تضاؤل النمو في الاقتصاد الموحد

من جهة أخرى، سجل اقتصاد منطقة اليورو وتيرة نمو بطيئة في الربع الأخير من 2018، تحت ضغط انكماش النمو في أكبر اقتصاد في أوروبا، في حين انزلقت إيطاليا إلى الركود. وشهد معدل نمو اقتصاد دول منطقة اليورو الـ19 تباطؤا ليبلغ 1,2٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2018، مقارنة بمعدل 1,6٪ في الربع السابق. وانكمش الاقتصاد الألماني في الربع الثالث بنسبة 0، 2٪ وشهد ثباتا في الربع الأخير من العام حيث سجل النمو نسبة 0٪.

من الناحية الفنية، تجنب الاقتصاد الألماني القوي الدخول في ركود بفارق ضئيل للغاية، لأن الركود يعرف بأنه ربعين متتاليين من الانكماش. وبالنظر إلى الاقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو، سجلت إيطاليا انكماشا 0,2٪ على أساس ربع سنوي، وفرنسا نموا نسته 0,3٪ على أساس ربع سنوي، وارتفع النمو في إسبانيا مسجلا 0,7٪ على أساس ربع سنوي.

وذكر التقرير أن تدهور البيانات الاقتصادية الصادرة عن المملكة المتحدة أصبح أكثر وضوحا مع تسجيل النمو الاقتصادي في عام 2018 أبطأ وتيرة له منذ 2012. وتشير المؤشرات الأولية إلى أن النمو ظل هشا وضعيفا مع بداية العام الحالي. وعلى أساس ربع سنوي، حيث نما الاقتصاد بنسبة 0,2٪ فقط في الربع الرابع من عام 2018 مقابل 0,6٪ في الربع الثالث من نفس العام. ومن الواضح أن البريكست هو السبب الرئيسي لضعف البيانات الاقتصادية. وانخفض الاستثمار في الأعمال التجارية في كل النتائج الفصلية من العام 2018، لينخفض بمعدل سنوي قدره ـ3,7٪ في الربع الرابع. فيما انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 0,5٪ على أساس سنوي في حين بلغ نمو ناتج التصنيع 0,7٪ على أساس سنوي مقارنة بنفس الشهر من العام الفائت.

6500 مستثمر كويتي ناشط في دبي

كونا: ذكر تقرير صادر عن دائرة التنمية الاقتصادية بدبي أمس أن عدد المستثمرين الكويتيين في مختلف المجالات التجارية بلغ حوالي 6507 مستثمرين منهم 6181 رجل أعمال و326 سيدة اعمال بنهاية 2018.

وأضاف التقرير ان عدد الرخص التجارية التي يحملها المستثمرون الكويتيون بلغ 2052 رخصة اذ سجل العام الماضي نموا بعدد إصدار الرخص للكويتيين بنسبة 34٪ مقارنة بعام 2017.

وأوضح ان الرخص التجارية الكويتية في دبي وزعت حسب النشاط الى 1500 رخصة تجارية و492 مهنية و45 صناعية و13 رخصة سياحية.

وبين التقرير ان نشاط المطاعم والمقاهي تصدر قائمة الأنشطة المهنية الكويتية محققا بذلك المرتبة الخامسة من حيث عدد الرخص في هذا المجال بإمارة دبي.

وكشف عن ان المستثمرين الكويتيين ينشطون غالبا بمنطقة «بر دبي» بواقع 1138 رخصة ومنطقة «ديرة» بواقع 914 رخصة بما في ذلك مناطق مهمة ك«برج خليفة» و«عيال ناصر» و«بورسعيد» و«المركز التجاري الاول» و«الجميرا الأولى» و«القرهود» و«نايف» و«المرقبات».

وأشار إلى ان عدد الأنشطة التي تمارسها الشركات الكويتية في إمارة دبي يبلغ 6641 نشاطا من أبرزها تجارة الملابس الجاهزة والإلكترونيات والمعدات الميكانيكية والهندسية والمواد الغذائية.

وعن الأنشطة المهنية التي تمارسها الشركات الكويتية بدبي أضاف التقرير ان أبرز هذه الأنشطة تتمثل في المطاعم والمقاهي وخدمات تنظيف المباني والمساكن والصالونات.

وأظهر التقرير ان الشركات الكويتية ناشطة ايضا بشكل ملحوظ في المجال الصناعي بإمارة دبي خصوصا صناعة الطوب وأحجار البناء وخدمات النشر والطباعة وصناعة اللحوم.

شركة مجموعة معرفي الهندسية ذ.م.م.
Marafie Engineering Group Company W.L.L.
Marafie Elevators & Escalators Centre مركز مصاعد وسلالم معرفي

تحذير

تُحذّر شركة مجموعة معرفي الهندسية (ذ.م.م) – قسم المصاعد – وفرعها مركز مصاعد وسلالم معرفي – عُملاءها الكرام بأن هناك شركات مُغايرة تتخذ إسم مُقارب لإسم شركتها و فرعها ، وذلك لما لإسم الشركة من سُمعة طيّبة وثقة بالسوق الكويتي، وحيث أن هذه الشركات ترغب في جذب عملاء جُدُد لها ، وكذلك الإيحاء للعملاء بأنهم تابعين لشركة مجموعة معرفي الهندسية (ذ.م.م) .

كما تُحذّر الشركة أيّة أشخاص آخرين – سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو إعتباريين – من محاولة إستغلال إسم الشركة وأيّ إسم آخر مُقارب لإسم الشركة وعلامتها التجارية، وفي حالة مُخالفة ذلك سوف تتّخذ الشركة كافة الإجراءات القانونية الجزائية والمدنية لحماية إسمها وعلامتها التجارية ضد أيّ شخص.

لذلك إقتضى التحذير والتأكيد على أن لشركة مجموعة معرفي الهندسية – قسم المصاعد – و فرع مركز مصاعد وسلالم معرفي ليس لها أيّة فروع أُخرى بأيّ مُسمّى آخر.

وتُخلي شركة مجموعة معرفي الهندسية ذمتها إتجاه عملائها من أيّ تعاملات مع الشركات المُنوّه عنها كون أن هذه الشركات ليست مُتخصّصة في مصاعدنا و تقوم ببيع قطع غيار ليست صادرة من الشركات المُصنّعة لنا مِمّا قد يُؤثر على سلامة العملاء ، كما تنوه شركة مجموعة معرفي الهندسية (ذ.م.م) على أنه في حالة قيام أحد عملائها بالتعاقد مع الشركات المغايرة سيتم إسقاط الكفالة دون أدنى مسئولية على الشركة تجاه العملاء علماً بأن بعض هذه الشركات غير مصنفة من قبل الإدارة العامة للإطفاء.